المسألة الدينية

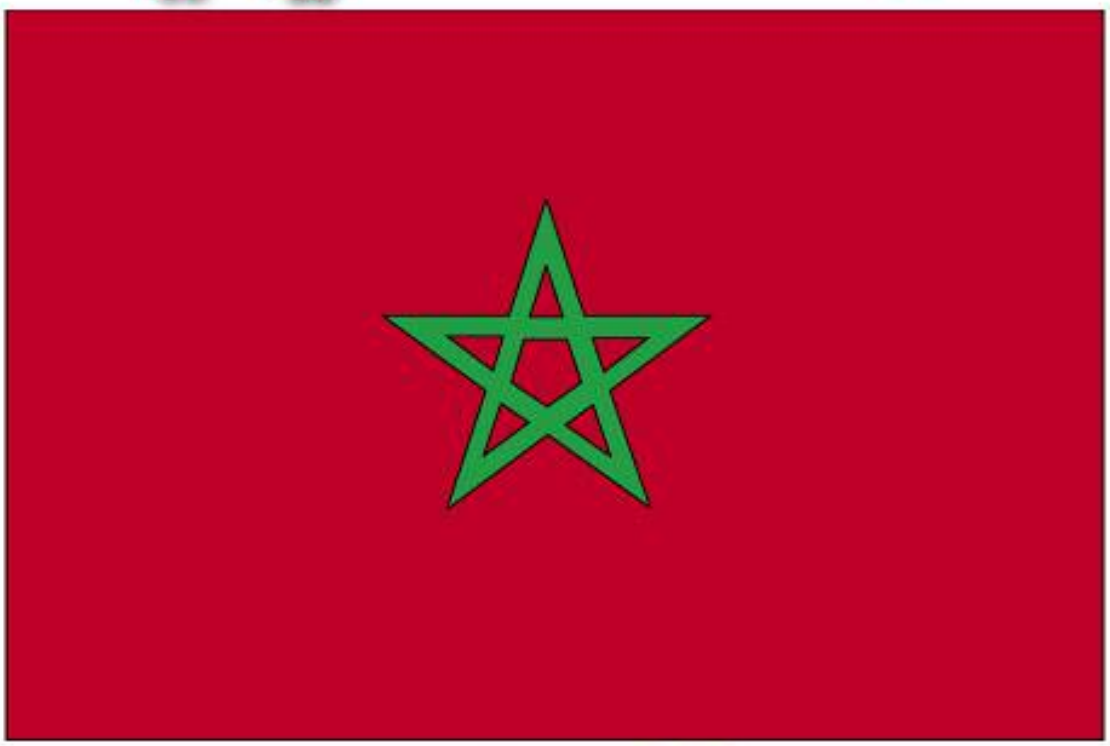

بالمغرب

إدريس ولد القابلة

© حقوق النشر الإلكتروني محفوظة ل
www.nashiri.net
© حقوق الملكية الفكرية محفوظة للكاتب
نشر إلكترونيا في يونيو 2004

المحتـــــويــات

- إشكالية الدين والسياسة والدولة
- النظام و المسألة الدينية بالمغرب
- النخبة الدينية بالمغرب
- العـــــالـم بالـمـغـرب مـجـرد مـوظـف
- المغرب والتطرف الديني
- خاصية التطرف الديني بالمغرب
- تداعيات الإرهاب بالمغرب – قراءة متعددة الزوايا

من المسائل التي أثارت جدالا واسعا بالمغرب المسألة الدينية، باعتبار الدين من العوامل الجوهرية التي تساهم في حركية المجتمع المغربي منذ قرون.
و هذه الورقة تحاول تسليط بعض الأضواء على جملة من الإشكاليات المرتبطة بهذه المسألة.

▪ إشكالية الدين والسياسة والدولة

منذ أن شاعت ظاهرة التكفير على امتداد العالم الإسلامي لاسيما في جملة من الدول العربية بدأ المرء يتساءل هل المجتمعات العربية مجتمعات مسلمة ؟ وهل المجتمع العربي مجتمع مسلم أم كافر؟

ويكتسي مثل هذا التساؤل أهمية أكثر في وقت نطقت فيه أصوات لتقسيم المجتمع إلى مسلمين وإلى كفار وذلك استنادا على آيات قرآنية وأحاديث نبوية، فاضطرت أصوات مناهضة للقول أن مجتمعنا مجتمع مسلم وأن الذين يكفرونه هم الكافرون حقا استندت هذه الأصوات كذلك على آيات قرآنية حقا استندت هذه الأصوات كذلك على آيات قرآنية وأحاديث نبوية، فهل يمكن للدين أن يتحول ويتغير حسب فهم كل واحد من الشيء إلى نقيضه بالتمام والكمال؟ فهذه مسألة لا يمكن أن يستسيغها عقل سليم.

ولتجاوز هذه الوضعية طهرت أكثر من رؤية للتعامل مع الدين، فقال محمد حسن البنا أن الإسلام دولة ووطن وحكومة وأمة، إنه ثقافة وقانون وقضاء وكسب وغنى وجهاد ودعوى وعقيدة وعبادة، وقال علي عبد الرزاق أن الإسلام دين روحي يعمل على ضبط علاقة الفرد بربه، وهذا يجرنا لإعادة طرح الإشكالية القديمة – الجديدة علاقة الدين والسياسة، وهي إشكالية لا وجود لها أصلا بالنسبة للبعض لكنها قائمة بالنسبة للبعض الآخر وبالتالي يبحث التقرير بشأنها في نظر هؤلاء الذين يتساءلون: هل يجب فصل الدين عن السياسة ؟ أو فضل الدين عن الدولة: لكن كيف يمكن الإقرار بهذا الفصل في إطار دولة تعتبر الإسلام مصدرا من مصادر شرعيتها وأحد ثوابتها الأساسية؟

في هذا الصدد نلاحظ أن بعض الساسة لا يتورعون في الاستشهاد بآيات قرآنية لدعم فكرة أو الدفاع عن أطروحة حتى ولو أدى به الأمر إلى بئر المعنى وللتدليل على ذلك يمكن بهذا المثال، فبعد أحداث 16 مايو 2003 الدامية التي كانت مدينة الدار البيضاء مسرحا لها والتي ذهب

ضحيتها أن من 40 شخصا ظهرت عدة خطابات مكرورة. ومن ضمنها الخطاب الذي روج للفكرة القائلة أن الإرهاب لم يكن مبررا لأن هناك ثراء فاحش. وثم دعم هذه الفكرة بالآية القرآنية " إن فضلنا بعضكم على بعض في الرزق " إلا أن هذا الخطاب وقف عند ويل للمصلين مادام تناسى – عن قصد أو عن جهل – أن هناك آية قرآنية تقول:

" وما أفاء اللّه على رسوله من أهل القرى فلله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم. وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا اللّه إن اللّه شديد العقاب (الآية 7 سورة الحشر).

فهل يمكن قبول مثل هذا النهج في توظيف الدين في المجال السياسي توظيفا مغلوطا إما عند قصد أو عند جهل؟

وهذا يجرنا كذلك إلى إشكالية الأحزاب السياسية في مجتمع مثل مجتمعنا. لاسيما وأن الكثير من هذه الأحزاب تلجأ إلى الدين إما لتبرير أو لدعم موقف وفي هذا الصدد وجي الإقرار بحقيقة طالما ساد التغاظي عنها. وهي أن جميع الأحزاب السياسية بالمغرب تلجأ إلى الدين. والاختلاف في وثيرة اللجوء إليه فقط لتبرير موقف أو الدفاع عن فكرة. فحتى الأحزاب التي تعتبر نفسها اشتراكية تلجأ إلى دعم خطاباتها قرآنية. وبذلك علينا الاعتراف بكل وضوح أن الأغلبية الساحقة للأحزاب السياسية بالمغرب – إن لم تكن كلها – يلجأ إلى الدين. لاسيما لتبرير أزمة فعلها السياسي. وكل واحد منها يوظف الدين بطريقته. إلا أنه يظل هناك فارق أساسي بينها. فهناك منها من يرغب في تأسيس فعله السياسي انطلاقا من الدين دون سواه وهناك منها من يلجأ إلى الدين للتبرير أو الدعم لذا لا يمكن لأي مشروع مجتمعي حداثي أن يرى النور فعلا إلا إذا حضرت الشجاعة الكافية والشفافية اللازمة لحسم إشكالية العلاقة بين الدولة والسياسة والدين والدولة.

▪ النظام و المسألة الدينية بالمغرب

لقد تحدث الكثيرون عن قضية المسألة الدينية بالمغرب. فمنهم من تطرق إلى الخلفية الثقافية التي دأبت على استغلال الجهل و الفقر في هذا المجال. و منهم من تطرق إلى الاحتكار الايدولوجي للإسلام في الحقل السياسي. و منهم من اهتم بشرعنة العنف و الإرهاب و تغلغل المد الشيعي في الحركات الإسلامية المغربية. و منهم من تناول قضية الدين من زاوية منظومة إمارة المؤمنين.

و منهم من حاول الدفاع على أطروحة التعددية الدينية بين المذهب المالكي و الأشعرية و الصوفية.

و الإشكالية الدينية ليست جديدة بالمغرب، تعود بعض عناصر الصراع بين الإسلام الرسمي للدولة و إسلام العموم إلى فترات متباعدة. و لعل أقربها ما حدث في النصف الأخير من القرن الثامن عشر بعد اشتداد الصراع بين الزوايا و السلطة المركزية حول النفوذ الديني. و مقابل ظهور المنافسة السلطوية للزوايا، معتمدة على السلفية (العودة إلى المنابع الأولى للدين) لجأت السلطة المركزية إلى الوهابية. و كان أول سلطان مغربي وظف الوهابية كوسيلة للنيل من شعبية الزوايا هو السلطان مولاي سليمان (1792-1822) الذي عمل على تبني انتقادات علماء الوهابية للممارسات الدينية المنحرفة للمتصوفة و الطرقية و هي الأساس التنظيمي المعتمدة عليه الزوايا. و في سنة 1811 حرر السلطان مولاي سليمان رسالة تليت في المساجد عبر أنحاء البلاد تحت عنوان رسالة ضد المواسم و البدع. إلا أن السلطان مني بهزيمة أمام الزوايا حينما لجأ إلى فرض التوازن السياسي من خلال دعمه المباشر للإيديولوجية الوهابية. و عرفت حرب السلطان ضد القبائل (معقل الزوايا) سنة 1818 هزيمة مشهودة حيث تم أسره مما فرض اللجوء إلى المصالحة الدينية و اعتماد توازن سياسي بين الإسلام الشعبي (الزوايا) و الإسلام الرسمي.

و في فترة الحماية حاول الاستعمار إذكاء نفس الصراع بين الوهابية و الزوايا لضبط خيوط اللعبة في اتجاه خدمة مصالحه و استدامة تواجده بالمغرب. إلا أنه تبين عبر التاريخ أنه كلما ابتعدت ظروف الصراع بين السلطة و جماعات الضغط الديني عاد المذهب المالكي إلى البروز باعتباره أساس الوسطية الدينية السائدة بالمغرب.

و مهما يكن من أمر يظل تناول المسألة الدينية بالمغرب مطبوعا بخاصيات ذاتية، إذ كل ظهور خلخلة في البنيات التقليدية المهيكلة للحقل الديني بالمغرب يؤثر مباشرة و بالضرورة على وظائف مؤسسة المخزن، لاسيما و أن هناك رمزية قوية مستمدة من الدين. كما أن بنية الملكية بالمغرب مرتبطة بالدين مادام هناك تداخل بين السلط الروحية و الزمنية، اعتبارا لكون الإسلام و الملكية صنعا المغرب. و كل هذا يقع ضمن واقع عام يتميز حاليا بأزمة للعقل الإسلامي و بظهور حركات إسلامية احتجاجية تسعى إلى تغيير الواقع استنادا على الدين و من أجل تطبيقه.

و هذا، في وقت يسجل فيه البعض أن المغرب يحاول حاليا أن يروم خلق حركية جديدة في الحقل الديني، و هذا ما أشار إليه البروز العلني لزوجة الملك و كذلك التحكيم الملكي في مشروع تعديل مدونة الأحوال الشخصية و قانون الأسرة.

إلا أن أحداث 16 مايو 2003 بالدار البيضاء طرحت من جديد الهاجس الأمني ضمانا لاستقرار المؤسسات، لا سيما مؤسسة إمارة المؤمنين و المؤسسات السياسية. إلا أن التصدي لجذور العنف و الإرهاب بالمغرب كشف جبهات أخرى لامناص من التصدي إليها، و التصدي إليها يستوجب أول ما يستوجبه عدم ترك المجال للهاجس الأمني ليحدد التصورات و الاختيارات و المخططات. و هذه الجبهات هي الجانب الاجتماعي و الجانب الاقتصادي و إشكالية التعليم و قضية الدين بالمغرب. و تزداد خطورة اعتماد الهاجس الأمني كأولوية في وقت أضحت إشكالية الدين مطروحة بوضوح أكثر من أي وقت مضى، سواء فيما يتعلق باحتكار الإسلام و توظيفه لأغراض سياسية أو تعلق بفصل الدين عن الدولة. علما أن النظام بالمغرب يعتبر أن علاقة الدين بالدولة محسومة في ظل تنصيص الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية و أن أمير المؤمنين مؤتمن على حماية الدين.

و من الواضح حاليا أن الملكية و الحقل الديني بالمغرب لن يكونا مثلما كان الحال عليه بالأمس، لاسيما فيما يرتبط بالنهج الجديد في التعاطي مع الحقل الديني. خصوصا و أنه منذ أن ظهر الحديث حول سياسة جديدة للتعاطي مع المساجد و الصحوة الإسلامية و الدينية، و هذا ما شارك فيه بعض الإسلاميين المقربين من المخزن. و ذلك لمحاولة التخلص من هيمنة الهاجس الأمني على تنظيم الحقل الديني بالغرب و الذي أدى إلى نتائج عكسية و مأسوية أحيانا كثيرة تعيش البلاد آثارها و انعكاساتها حاليا.و ما يعيشه المغرب اليوم في هذا المجال إلا نتاج طبيعي لسياسة وزير الأوقاف و الشؤون الدينية السابق الذي سعى لمواجهة تيار الشبيبة الإسلامية بعد أن ساهم بقوة من قبل في بروزها لمواجهة الحركة الماركسية اللينينية المغربية.

و قد تزامن تطبيق هذه السياسة في ظرف عرفت فيه عدة مدن مغربية انتفاضات من أجل الخبز و تحسين الأوضاع المادية المزرية. آنذاك بالضبط عملت وزارة الأوقاف على إرسال بعثات من الطلبة و الفقهاء إلى السعودية، و هناك تشرب هؤلاء بالمذهب الوهابي فكرا و ممارسة و قناعة، ليعودوا متشبعين بجملة من الأفكار دعوا إليها بعد عودتهم إلى أرض الوطن. و هذا ما أدى بدوره إلى تفريخ خطباء و وعاظ، لاسيما في مساجد الأحياء المهمشة، يدعون إلى مثل تلك الأفكار إلى أن بدأت البلاد تعرف ركحا دينيا متمردا غير خاضع للسلطة كما كان الحال من قبل. الشيء الذي ساهم في بروز إشكالية احتكارية الدولة للحقل الديني.

و هكذا بدأ تضييق الخناق على الحركات الإسلامية بالمغرب، لاسيما بعد أحداث 16 مايو 2003 بالدار البيضاء، و قد تم اعتقال ما يفوق 1000 شخص في إطار التحقيقات المرتبطة بتلك الأحداث، و قد امتد الأمر ليشمل بعض الأشخاص المحسوبين على الإسلاميين المعترف بهم (الإسلاميين الشرعيين).
و في اعتقاد البعض، جماعة العدل و الإحسان مثلا، فان الحديث عن مشروع إصلاح تدبير الشأن

الديني بالمغرب يظل مجرد ديماغوجية، لأنه في اعتقاد هؤلاء، أن المشروع العام (النظام) يقوم، سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، على فصل الدين عن الشأن العام، أي فصل الدين عن الدولة و هو أمر لا يستقيم مع الإسلام.

في حين يستحسن البعض الآخر مبادرة الحكومة الرامية إلى تأطير الشأن الديني عبر إرساء توافق بين سياسة الدولة و تعاليم الإسلام و الالتزام المذهبي.

و هذا في وقت تعرف فيه المؤسسات الدينية الرسمية أزمة واضحة المعالم. و لعل من أبهى مظاهر هذه الأزمة البؤس المعرفي و العلمي - مازال الجميع يتذكر حرب البيانات المرتبطة بلعبة البوكيمون و الفتوى المرتبطة بها و قضية شرعنة القداس المقام بالرباط على أرواح ضحايا أحداث 11 شتنبر 2001 بحضور المسلمين و اليهود و النصارى-. و قد كشفت هذه الحرب بجلاء مدى التخبط الذي يطبع مؤسسات الإسلام الرسمي بالمغرب. كما أن أحداث الدار البيضاء الأخيرة أبانت هي كذلك انفلات المساجد، لاسيما مساجد الأحياء المهمشة، من قبضة الوزارة الوصية.

و يظل السؤال مطروحا: كيف يمكن حل إشكالية علاقة الدين بالدولة في المغرب؟
فلا يخفى على أحد أن الإسلام هو المرجعية الثقافية الأساسية في تكوين الهوية المغربية، إذ بفضله تمكن المغرب من الحفاظ على استمراريته ككيان عبر التاريخ. فالإسلام كان السند لمواجهة الغزاة و التحريض النضالي في مواجهة المستعمر. كما أن الإسلام ظل يحتل موقعا متميزا في الخطاب السياسي إذ ظل الشأن الوطني ممتزجا بالشأن الديني. إلا أنه بعد خروج المستعمر و بعد أن تتالت الاحباطات أضحى الإسلام من المستندات للتنديد بالواقع سعيا وراء تغييره. و قد تمكن هذا المد من البروز و الاتساع و الانتشار بفعل الأوضاع الاجتماعية المزرية و استفحال التهميش الاقتصادي و الاجتماعي و المعيشي لأوسع فئات الشعب المغربي التي ظل عددها يتزايد لتوسيع دائرة الفقر بمرور السنين و بفعل اتساع الأزمات المتراكمة. و بذلك أضحى الإسلام دائم الحضور في الصراع السياسي منذ منتصف سبعينات القرن الماضي.

و في هذا الصدد يعتقد البعض أن الشأن الديني بالمغرب هو من اختصاص كل المغاربة، و يجب أن ينفصل على العمل الحكومي، لاسيما استغلاله في ظرفية معينة لأغراض ضيقة. و في هذا الإطار يقترح هؤلاء ربط الحقل الديني بمؤسسة أمير المؤمنين عبر تأطيره من طرف مجلس وطني مستقل. لأن الحكومة نفسها لا يحق لها هي كذلك استعمال الشأن الديني بأي شكل من الأشكال.

و في هذا المضمار هناك أطروحة للباحثة المغربية آمال الوردي بعنوان "تنظيم الحقل الديني بالمغرب: العلماء نموذجا". و قد استهلت الباحثة أطروحتها بالإشارة إلى اجتهاد الدولة المغربية

منذ الاستقلال على استثمار المرجعية الدينية من أجل إضفاء الشرعية على اختياراتها و توجهاتها، و كذلك عبر احتكارها لكل الرموز و الشعائر الدينية و تأويل النصوص الدينية. إلا أنه سرعان ما طفا إلى السطح تناقضا واضحا بين التكوين الفقهي التقليدي لعلماء المغرب و الطابع الحديث و العصري للإدارة الموروثة بعد الاستقلال. و بذلك ذهبت الدولة في اتجاه تهميشهم التدريجي من دواليب الحكم و الإدارة و بالتالي الاستغناء عنهم و عن دورهم و عن خدماتهم بعد التوجه نحو الاعتماد على أطر حديثة ذات ثقافة عصرية مخالفة لثقافتهم رأسا على عقب.

بالرجوع إلى التاريخ المعاصر للمغرب تبرز عدة محطات و أحداث كرست تهميش العلماء و اقصاءهم من دواليب الحكم و الإدارة. و ذلك منذ فجر الاستقلال، و في هذا الصدد يمكن ذكر منع الحزب الشيوعي المغربي اعتمادا على خطاب ملكي و محاكمة حركة العلماء البهائيين في سنة 1963، و هي حركة احتجاجية دينية. و منذ ئد سعت الدولة بالمغرب إلى ضبط الحقل الديني بالبلاد و ذلك عبر تأطيره بجملة من المؤسسات الدينية و ضبط و تحديد دور العلماء بالمغرب في تدبير المقدس اليومي بانسجام و تناغم مع السلطة السياسية و شرعنة اختياراتها. و هذا ما أدى إلى مأسسة وظيفة العلماء لجعلها مكلفة بحماية الأرثودوكسية الدينية. و قد نجحت الدولة في ذلك عن طريق ضبط مراكز إنتاج و إعداد علماء الدين لضمان احتواهم عبر إنتاج و إعادة إنتاج هذه النخبة داخل المؤسسات الرسمية و تأطيرها في تنظيمات تحسبا لأي انفلات (رابطة علماء المغرب، المجالس العلمية). كما أنه يمكن إدخال طبيعة التعامل مع جامعة القرويين في هذا الإطار العام إذ تم تحويلها إلى مجرد مؤسسة تربوية خاضعة لمراقبة الإدارة. و بذلك تحول العالم بالمغرب إلى مجرد موظف عادي ينتظر مرتبه الشهري تحت وصاية الإدارة كغيره من الموظفين بعدما كان من قبل يتمتع بالاستقلالية إزاء السلطة. و كان هذا التغيير تغييرا جذريا لدور جامعة القرويين و لمهمة العلماء بالمغرب. و هذا ما دفع جملة من العلماء إلى مغادرة الجامعة و التخلي عن التدريس فيها.

و عندما رأت الدولة أن غياب العلماء أدى إلى فراغ اعتبرت أنه تم استغلاله من طرف الحركة الماركسية اللينينية المغربية، ثم بعدها من طرف حركة الشبيبة الإسلامية المستقلة عن الدولة، ففكرت في تجديد المجالس العلمية، و بذلك حاولت من جديد مأسسة دور العالم بالمغرب عبر إعادة تحديد وظيفته لمراقبة الحقل الديني و السياسي. و بذلك تكلف العالم المغربي بالتأطير الديني الهادف إلى صيانة وحدة الأمة على مستوى المذهب و العقيدة. و ذلك للتصدي للتهديد الذي كانت تمثله بما أسمته بالايديولوجيات المناوئة للإسلام و حركات الإسلام السياسي، و كذلك خوفها من تهديد العلماء أنفسهم. و كان أجدى و أفضل سبيل أمامها هو جعل هؤلاء العلماء مساعدين لها بتنصيبهم حماة للأرثودوكسية الدينية و ليس كحماة للشريعة أو كمجتهدين. و هكذا تحول علماء المغرب إلى أجراء قائمين على تدبير العبادات. و

بذلك تميزت حصيلة المجالس العلمية على امتداد أكثر من عقدين من نشاطها و ممارستها بالعقم و الانحصار في بعض شؤون العقيدة و العبادات و بطريقة منفصلة انفصالا تاما عن مختلف مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، إلى درجة أن المجالس العلمية المغربية أضحت غريبة عن سيرورة المجتمع المغربي و على هامشها، رغم أنه من المعلوم و المعروف، لدى العام و الخاص، لا يمكن بأي شكل من الأشكال فصل بين شؤون الدين و الدنيا في منظور الشريعة الإسلامية. و هذا كاف و زيادة لتفسير الدور السلبي لوضعية العالم بالمجتمع المغربي و تفسير عقم المجالس العلمية على امتداد مرحلة وجودها و إلى حد الآن.

و بذلك لا يمكن أن نستغرب إذا لاحظنا انحصار نشاط العلماء بالمغرب في المجال الفقهي التعبدي الصرف و بعدهم، بعد السماء عن الأرض، عن قضايا الفرد و الجماعة و الأمة، و بعد اهتمامهم عما تزخر به حياة المجتمع المغربي من معضلات و مستجدات عصرية لم تتح لهم الفرصة، الفعلية و المسؤولة و النزيهة، ليلقوا بدلوهم فيها و ليقلوا كلمتهم يصددها و يقترحوا حلولا ملائمة خاصة بها و تكون حلولا تتناسب و جوهر الإسلام. و هذا دون الحديث عن الضغوطات التي واجهتهم سواء من طرف الدولة أو من طرف عامة الناس الذين دأبوا على مطالبتهم بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بدون قيد و لا شرط. و هكذا أضحى علماء المغرب بين نارين، فالسلطة تطالبهم بالدفاع عن شرعية لا مشروطة و لا يمكن التشكيك فيها، و عموم الأمة تطالبهم بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر مهما كانت الظروف.

أما فيما يرتبط بدور المساجد بالمغرب، فترى الباحثة آمال الوردي أن المساجد بالمغرب لعبت دائما دورا سياسيا، كما اتخذت كأداة لتنامي التيارات الإسلامية، إذ أصبحت لا تفتح إلا لأداء الصلوات الخمس و تم تعيين خطباءها و إلزامهم بإتباع توجيهات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية. كما أن بناء و تشييد بيوت اللّه بالمغرب أصبح خاضعا لوزارة الداخلية في إطار ما أصطلح علية بالتنسيق بين الفرقاء و السلطان. و لم يقتصر الأمر على هذا الحد، و الاقتصار على هذه الإجراءات التنظيمية، و إنما تم تعيين قياد(رجال سلطة تابعين لوزارة الداخلية) في عمالات و أقاليم المملكة المغربية لتكليفهم فقط و حصرا بالربط بالتنسيق بين المجالس العلمية و السلطات و وزارة الداخلية، و مهمتهم الحقيقة غير المعلن عنها هي الضبط.

لكن بالرجوع إلى الواقع المعيش و على امتداد سنوات، يتبين و بجلاء أن كل هذه الاحتياطيات و الإجراءات المرتكزة بالأساس على اعتبارات أمنية محضة بفعل الهاجس الأمني و الرغبة في الضبط و احتواء الأماكن الشرعية و محاولة خلق خطاب ديني رسمي عبر تكوين و تعيين الخطباء و الأئمة لن تفلح في مهمتها لأنها اصطدمت بديناميكية المجتمع المغربي و التي كانت

في عمومها مطبوعة بسيرورة مضادة أنتجت علما و خطباء مستقلين عن السلطة، و بالتالي عملوا على إنتاج و بلورة خطاب ديني بديل ينافس الدولة منافسة قوية في المجال الديني.

و مع حلول العهد الجديد بدت رغبة واضحة في إعادة هيكلة الحقل الديني ضمن مؤسسة محددة الأهداف و التنظيمات، لاسيما و أن المؤسسات القائمة فشلت فشلا ذريعا في أن تكون مصدرا للاجتهاد قصد التصدي للإشكالات و الأسئلة المطروحة على ركح الواقع المعيش اليومي في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية بغية تحصين المجتمع من مختلف أنواع التطرف الفكري عبر إشاعة جوهر الإسلام القائم على الوسطية و الاعتدال و التسامح. و أول ما كان يتطلبه هذا هو محو الأمية – لاسيما الأمية الدينية- و رفع الحضار عن المساجد قصد المساهمة الفعلية في تنظيم الحقل الديني و فق منظور حضاري منفتح على قضايا و شؤون المجتمع و ليس اعتماد إصدار فتاوى من بروج عاجية مقامة على هامش المجتمع و خارج دائرة اهتماماته.

و مما يظهر فشل الدولة في التعامل مع الحقل الديني بالمغرب، أن خططها كانت بمثابة مجرد محاولة مأسسة هيئة العلماء بجعلهم مجرد أدوات لإنتاج و إعادة إنتاج نوعية خاصة من القيم الدينية و الرمزية لدحض كل ما من شأنه مخالفة خطابها الديني و لاسيما السياسي. و هذا يبين أن من أكبر الأخطاء اعتماد الاحتكار المؤسساتي للمعرفة الدينية. هذه الاحتكار ساهم في بروز ديناميكية قوية في المجتمع المغربي ترفض احتكار الدولة للدين و مؤسساته، كما ساهم هذا الاحتكار في جعل الحقل الديني أن يصبح مجالا لرهانات استراتيجية و هذا ما شكل خطرا كبيرا تلمسه الكثيرون منذ مدة.

و مما سبق يتبين أن مسالة تدبير الشأن الديني بالمغرب ليست قضية جديدة إذ ظهرت منذ ستينات القرن الماضي، إلا أن هذا التدبير كان يخضع لمعالجات ظرفية أو قطاعية في ظل غياب تصور شامل لإدارة الشأن الديني. لاسيما و أنه في عهد وزير الأوقاف السابق كانت مواقف الوزارة يشوبها الغموض و التناقض و أحيانا التنافر، مما يبرهن عن غياب أي تصور واضح المقاصد. و كان الطاغي هو التعامل الظرفي و الخضوع لعلاقات شخصية و مصالح شخصية. و يمكن لهذا النهج أن يكون قد ساهم – إضافة لما ذكر أعلاه- في صعود و تصاعد التيارات الدينية بالمغرب. لكن من الأكيد أنه على امتداد عقد و نصف على الأقل تم تجاهل هذه التيارات ثم الحركات التي انبثقت عنها، ثم اتخاذ مواقف الاقتراب و المهادنة و المداهنة بعد ذلك.

و بعد أحداث 11 شتنبر 2001، و خصوصا بعد 16 مايو 2003 تحولت علاقة المغرب بالوهابية إلى مقت باعتبارها تنتج الجماعات المتطرفة (السلفية الجهادية، الهجرة و التكفير، الصراط

المستقيم، المجاهدون المغاربة...) كلها ذات علاقة بشكل أو بآخر بأحداث الجمعة الأسود بالدار البيضاء. كما أن موقف المغرب من الوهابية كان لمبررات دولية، لاسيما و أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الحرب على التطرف الديني الموصوم بالإرهاب.

و في هذا الصدد يرى البعض أنه أضحى الوضع بالمغرب يتطلب إحداث جبهة دينية تجمع الدولة و جماعات الإسلام السياسي المناهضة للإرهاب (التوحيد و الإصلاح، جماعة العدل و الإحسان) في إطار توافق ديني سياسي لمواجهة العنف الديني، على غرار توافق نهاية التسعينات (1998) بين الملك الراحل الحسن الثاني و عبد الرحمان اليوسفي. إلا أنه يبدو أن الدولة لن تسمح باقتسام تدبير الشأن الديني بالبلاد، باعتبار أ، هذا الشأن من اختصاص إمارة المؤمنين و التي أضحى البعض ينادي بتحديثها.

و فيما يخص مؤسسة إمارة المؤمنين، ذهب البعض إلى طرح تطويرها في اتجاه الملكية البرلمانية العصرية و دولة حامية لكل الديانات، كما البعض نحو اختزالها في البعد المادي الزمني الصرف (حماية الثغور)، كما عبر عن ذلك مثلا محمد عابد الجابري.

و بالرجوع إلى المفهوم الإسلامي، ليس هناك مصدر تبث فيه الفصل الواضح و الصريح بين صفة القائد و الإمام، و هما الصفتان المجتمعتان في خليفة الرسول (صلع) و في خليفة اللّه في أرضه، يحكم بما أنزله اللّه و يرعى بهما شؤون عباد اللّه في دينهم و دنياهم على السواء.

و يرى البعض أن العلمانيين و بعض الإسلاميين يتشابهون في المطلب، فالفريق الأول يطالب بعزل الدين جانبا و الفريق الثاني يقول بفصل القيادة عن الإمامة.

و يعتقد البعض في هذا الصدد أن الإمامة تقوم على أسس تقليدية لا يمكن أن تسمح بالتحديث و الدمقرطة. و يرد عليهم آخرون بأن إمامة المؤمنين صمام أمان يحمي الملكية كقيادة للدولة من الخروج على ما أنزل اللّه. و الإمامة بالنسبة لهؤلاء تلزم باحترام ثوابت الدين و لا تقبل ما يعارض شرع اللّه. و بذلك يقول هؤلاء أن الإمامة تحفظ الملك من الخروج عما أنزله اللّه دون تكبيله عن التطلع إلى متطلبات القيادة الحداثية.

و يبدو أن هناك شبه إجماع ما بين الإسلاميين و العلمانيين بخصوص تحديث إمارة المؤمنين، إلا أن البعض يرى أن المطلوب ليس هو تغيير مؤسسة الإمامة و تطويرها لأنها في نظرهم ضرورة إسلامية، و إنما المطلوب في نظر هؤلاء هو ما يمكننا كمغاربة مسلمين أخذه من الآخرين دون أن نتخلى عن ثوابتنا و على رأسها وجود إمام واحد يضطلع بمسؤولية الحكم بما أنزل اللّه و إبقاء الحلال حلالا و الحرام حراما. و يرتكز هؤلاء في قولهم هذا على أن التحديث في ظل الإمامة كان

دائما مطلوبا على امتداد التاريخ الإسلامي منذ عهد الرسول (صلع) عندما كانت الفتوحات الإسلامية متوالية و كذلك تلاقح الثقافات و الحضارات. لكن دون أن يمس ذلك بالشأن الأخروي اعتبارا لكون "القائد يجدد و الإمام يسدد" حفاظا على التوازن.

و بخصوص دور وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية. هناك إجماع على ضرورة إعادة هيكلتها لتخليصها من الانزلاقات التي تم تكريسها في عهد الوزير السابق المدغري العلوي. و هي الآن في حاجة إلى إصلاح على أكثر من مستوى للتصدي للاختلال الذي ساد فيها. و لم تعد خافية الآن التداعيات السلبية للتجربة السابقة على امتداد سنوات. مما يدعو إلى إعادة هيكلة المجالس العلمية و إعادة تأهيلها و مراجعة هيكلة الوزارة برمتها. و إعادة النظر في أوضاع نظارات الأوقاف و التي الكثير منها أضحى بمثابة دولة داخل الدولة إذ أن القائمين عليها أحرارا يتصرفون فيها كأنها اقطاعات خالصة لهم. لا يخضعون لأية مراقبة من أي نوع و لا لأي متابعة و تتبع بالرغم من جملة من التصرفات المشبوهة. هؤلاء ظلوا يتصرفون في ثروات هائلة و عقارات شاسعة و مداخيل غزيرة بدون أي شفافية و لا ضوابط لا تتبع. و بدون حسيب و لا رقيب. و ظل الحال على ما هو عليه رغم ظهور ممارسات مريبة بجلاء و رغم تراكم الشكايات و المطالبات في هذا الشأن.

و في هذا الإطار قدم وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية استراتيجية جديدة و تصورا جديدا. و هو تصور يقع ضمن الإطار العالمي لمحاربة الإرهاب و التطرف و يروم إعطاء نفس جديد للمشروع الديني لمنعه من الانزياح نحو التطرف و الانفلات.و في هذا الصدد يرى البعض أن الشأن الديني لا يتعلق بوزارة الأوقاف وحدها لاسيما و أن المغاربة يعيشون الآن في عالم منفتح. يفعل فيه تداخل المذاهب و الثقافات و الأديان و يجعل الاقتصار على المذهب المالكي من باب التمسك بأمور تاريخية لا يمكن التمسك بها أراد من أراد و كره من كره. خصوصا و أن الأسئلة المطروحة في عهد الإمام مالك لا علاقة لها بالأسئلة المطروحة اليوم. و من ضمنها تلك المرتبطة بالتطرف. إذ أن الإمام مالك لم يعالج هذه الإشكالية بالمفهوم الحالي رغم أنه كان له موقف من الخوارج. و الأخذ بمذهب مالك أو بغيره ليس كافيا لإصلاح الحقل الديني بالمغرب ما دام الأمر لا يرتبط فقط بالشق الديني الصرف و إنما يرتبط بالأساس بإرادة سياسية تجتمع فيها كل مكونات المجتمع المغربي من أجل إصلاح هذا الحقل. و ذلك من أجل تهييء الظروف الملائمة لإجراء هذا الإصلاح.

و يرى البعض أنه إذا اعتمدنا المذهب المالكي وحده كنهج لتطبيق الدين فإننا قد نقتل الدين. لذا وجب الأخذ بروح المذهب المالكي و كذلك بالاجتهاد و هذا أضحى ضروريا. فالنص القرآني قادر على تقديم مقترحات بامكانها تحرير الفكر الديني مما علق به على امتداد قرون ما دام

الإشكال يكمن في ترسبات علقت به عفا عليها الزمان و تحتاج لإعادة نظر. و بالتالي فان الالتزام بمذهب ما لن يسمح بهذا الإصلاح لكونه سيظل يفرض أشياء لم تعد صالحة للناس حاليا.

و يظل أكبر إشكال بالمغرب، في هذا الصدد، هو اعتقاد فئة ما أنها تمتلك الحقيقة و أن إسلامها هو الإسلام الحق و غيره ليس أسلاما. ناهيكم عن اللخبطة التي من شأنها أن تبرز بين الإسلام الرسمي و الإسلام الشعبي و الإسلام الحركي.

و في هذا الإطار نجد أن المسألة محسومة دستوريا بالمغرب، إلا أنه هناك حركات إسلامية منافسة في الحقل الديني. و من هنا يمكن القول أنه بالمغرب إذا كان الملك يملك السلطة الزمانية فان الحقل الديني تتفاعل فيه الكثير من المكونات، فهناك مكونات النص الديني و هناك حاجة الواقع المرتبطة بهذا النص (ربط النص بالواقع) أي الاجتهاد. و المشكلة هي أن البعض يعتقد بأن هذه العملية إذا أشرف عليها الرسميون فقط فهي باطلة، و هذا يجرنا من جديد إلى إشكالية احتكار النطق باسم الإسلام، علما أن كل عملية اجتهادية تظل عملية نسبية قابلة للصواب و الخطأ. و في هذا الصدد يدعو البعض إلى اعتبار ما يسمى حكما شرعيا أنه يبقى اجتهادا بشريا، و هذا الاجتهاد قابل للصواب و الخطأ و ليس ملزم للناس بشكل نهائي و أزلي، و إنما هو اقتراح من طرف الجهة المجتهدة (شخصا كان أو هيئة) و هو اقتراح يمكن تصحيحه أو تجاوزه، سواء كان اجتهاد مالكي أو شافعي أو حنبلي أو من عالم القرن الواحد و العشرين أو غيره، ما دام أننا لسنا ملزمين أزليا باجتهادات تاريخ معين دون سواه، و إلا سنعلن على اغتيال الاجتهاد و الانفتاح. علما أن الظرف الذي ظهر فيه الإمام مالك كان مرتبطا بالقوة الإسلامية آنذاك، و بالتالي من الصعب قبول حاليا جملة من اجتهادا ته، من قبيل أن تارك الصلاة يقتل حدا مثلا.
لهذا يبدو أن أنجع السبل هو أن يقوم الرسميون أو الوزارة الوصية بتأطير الحقل الديني في إطار حرية تسمح بنقاشات و حوارات خاصة بالحقل الديني دون إقصاء أي طرف و دون اعتماد أي نوع من أنواع الاحتكار في هذا المجال. و لعل مثل هذا التصور برز بشكل كبير عندما قام ثلة من العلماء بالمغرب بالتوقيع على نص الفتوى المحرمة لمشاركة المغرب في الحرب الأمريكية على الإرهاب، و حينها كان رد الوزارة الوصية عليها بعنف و صرامة.

و مهما يكن من أمر بالنسبة للمغرب حاليا، الأفضل هو التعبير في الضوء و أمام الملأ حيث يمكن الرد و الحوار و النقاش و ليس اعتماد القرارات في الظلام و الكواليس و وراء ستار ركح الواقع المعيش. و هذا يعني أن المغرب في حاجة إلى الحريات في المجال الديني، حريات مؤطرة و مسؤولة. لأن الشرعية لا تكتسب بالفرض و إنما تكتسب من خلال إعطاء الحرية. و هذه الشرعية أقوى و أمثن و أقدر على التصدي إلى أي انزلاق. و هذه الحرية لكي تكون مجدية هي في حاجة إلى تهييء فضاء علمي و ثقافي من أجل تجديد الفكر مادام لا يمكن انتظار أي جديد مهما

كان في إطار اعتماد المطلق و غياب حرية التعبير في هذا المجال بالذات. فما يحتاجه المغرب اليوم بصدد الحقل الديني هو إصلاح ديني حضاري و ليس إصلاح احتكاري.

لقد ظل النقاش في الشأن الديني بالمغرب من الطابوهات الكبرى، رغم أن المغاربة متدينون، كما لو أنه لدينا رجال دين لهم وحدهم الحق في ذلك دون سواهم. فلا يحق لأي أحد أن يمنع الآخرين من المشاركة في تجديد الحقل الديني، فكفانا من احتقار العقول في هذا المجال، لأنه من الممكن أن توجد أفكار جيدة عند غير ما نسميهم برجال الدين، كما يمكن أن تكون لهم انتقادات قد تكشف خطأ اجتهاد رجال الدين – و الأمثلة كثيرة في هذا الصدد.

و تزداد أهمية تلك الحرية في وقت نعيش فيه أزمة دينية و أزمة ثقافية حادة، و هي في واقع الأمر جزء من التخلف العام الذي نعيشه على المستوى الحضاري، لاسيما و أن الاجتهاد توقف منذ زمن بعيد. و علينا أن نتذكر دائما أنه عندما كان العقل الإسلامي مجتهدا استفادت منه أوروبا قاطبة، و لا يخفى على أحد أن الإصلاح الديني بأوروبا نفسها قام بناء على اسهامات ابن رشد و فكر الأنوار.

لقد أضحى من الضروري حاليا تفعيل الاجتهاد، و بالنظر إلى مدونة الأسرة يبدو أن هناك دفع بمسألة الاجتهاد إلى حدوده القصوى و الاستفادة من المذاهب الأخرى، إلا أن الانفتاح المذهبي، مع أحداث 16 مايو، قد يبدو متناقضا لاسيما و أن التهمة موجهة للاتجاه الوهابي الحنبلي الذي يعتبر مسؤولا إيديولوجيا عن تشكل جماعات العنف الديني المنفذة لتفجيرات الدار البيضاء. فلا يخفى على أحد أن المذهب المالكي يعتبر مذهبا وسطيا مثل المذهب الشافعي، في حين يعتبر المذهب الحنفي أكثر انفتاحا بين المذاهب الأربعة. و قد بدا من خلال قانون الأسرة أن الدولة حاولت الاستفادة من المذهب الحنفي، و هذا يعني الرغبة في عدم الاستمرار في التقوقع في المذهب المالكي، أي استنباط ما يمكن استنباطه من المذاهب الأخرى. فإذا كان هناك تصدي للوهابية من خلال استبعاد كل الأحكام المستنبطة من المذهب الحنبلي، و الاستفادة من المذهب الحنفي، فناك الحفاظ على أساسيات المذهب المالكي.
و تزداد أهمية الشأن الديني باعتبار أنه كان دائما عنصرا أساسيا لضبط التوازن السياسي في المغرب.
فالسياسة قامت دائما على حفظ التوازنات. و الكل لازال يتذكر كيف كان تخلق الأحزاب السياسية و تتناسل قصد تفعيل مواجهة أحزاب أخرى، و نفس النهج ظل حاضرا بامتياز في تدبير الشأن الديني. و هكذا دأبت الدولة على تشجيع فاعلين دينيين في مواجهة آخرين، لاسيما باستعمال الصوفية و الإسلام السياسي و الإسلام السلفي، إلا أنه في السنوات الأخيرة أخرج الإسلام السلفي من الحساب في هذه التوازنات لاعتبارات خارجية أساسا، و باعتبار أنه لم يعد مرتبط بالتوازنات الداخلية، خصوصا و أنه أضحى ذي ارتباطات مع الخارج ابتداءا من إعلان

تنظيم القاعدة على حربها ضد الغرب و ظهور السلفية الجهادية. و هذا ما تسبب في اختلال على مستوى التوازنات القائمة على امتداد سنوات خلت. ففي السابق كان حفظ التوازن على صعيد الحقل الديني تتم بين المذهب المالكي السائد و الاستعانة ببعض التيارات ذات التأثيرات الحنبلية لمواجهة و التصدي لتيار الإسلام السياسي.

و ما دامت الدولة المغربية اتجهت نحو تبني مشروع مجتمعي ديموقراطي حداثي غير منفصل عن الهوية الدينية، فقد اضطرت إلى تطعيم المذهب المالكي السائد باجتهادات المذهب الحنفي بغية تحقيق محاصرة مختلف التيارات المتطرفة المعتمدة أساسا على المذهب الحنبلي المعروف بتشدده. و هذا يعني أن الدولة حاليا و على صعيد الحقل الديني ليست بصدد تدبير تناقض بنيوي مع خصومها، و إنما هي بالأساس بصدد تطويق التيار السلفي الجهادي الشيء الذي سيفرض عليها تدبير التناقضات الأقل أهمية حاليا مع الجماعات الإسلامية التي لا تتفق مع أطروحاتها و تصورها. و يبدو في هذا الصدد أن الدولة يبحث الآن على تذويب خلافاتها مع الجماعات الإسلامية بغية محاولة تشكيل جبهة لمواجهة التطرف بالمغرب، لا سيما التطرف الذي تجسده السلفية الجهادية و التي يبدو أن لها امتدادات أكيدة داخل المجتمع، لاسيما وسط الشباب المغربي المهمش.

و يرى الأستاذ محمد ضريف من الضروري إدخال جماعة العدل و الإحسان في ذلك التوافق الديني لأنه لا معنى لإقصائها من الجبهة المعارضة للتيار السلفي الجهادي، لاسيما و أن لها فعالياتها الأكيدة في هذا المضمار. و بذلك يرى الأستاذ محمد ضريف أن تلك الجبهة الدينية يمكن أن تتكون من الدولة و جماعة العدل و الإحسان و البديل الحضاري و الحركة من أجل الأمة و حركة الشبيبة الإسلامية الحالية لاسيما و أن هذه الأخيرة بصدد مراجعة خطها السياسي و الفكري في اتجاه اتخاذ موقف واضح إزاء العنف و الإرهاب. و يعتقد ذ. ضريف أنه من السهل تكوين هذه الجبهة باعتبار أن جماعة العدل و الإحسان عرفت تحولا أساسيا في خطها السياسي و الفكري، و هي الآن بصدد القيام بمراجعات لتصوراتها، و هذا من شأنه تقريب الرؤى و التصورات لإحداث تلك الجبهة، لاسيما و أنه لم يعد بالا مكان إنجاز توافق سياسي في المغرب بمعزل عن التوافق الديني.

▪ النخبة الدينية بالمغرب

منذ الاستقلال، في أواسط خمسينات القرن الماضي، عرف المغرب صيرورة بروز نخبة دينية أدت بها جملة من التحولات في نهاية المطاف إلى التهميش إلى أن أوشكت على الانقراض في بعض تجلياتها، لاسيما مع ظهور عناصر تستهدف فرض نفسها كنخبة بديلة للتي كانت قائمة.

في البداية كانت النخبة الدينية بالمغرب تعتمد على الشرفاء و الصالحين و الزهاد و رؤساء الزوايا، و هذه النخبة غلبا ما كان يطلق عليها نعت التقليدية لتمييزها عن العلماء في المجال الديني. هؤلاء العلماء هم أناس كان من المفروض أن يتوفروا على الجرأة في مواجهة السلطة السياسية و على القيام بوظيفة تأويل النصوص الأساسية و إنتاج جملة من المعايير المحددة لسلوك الحكام اعتبارا لدرايتهم بالمجال الديني أكثر من غيرهم، و باعتبارهم يضطلعون بدور حراس الشريعة. فهل هذا ما قاموا به فعلا أم أن أغلبهم زاغ عن هذا النهج؟

بعيد الاستقلال اكتسب جملة من العلماء بالمغرب زعامة و كاريزمية واضحة. و يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر، علال الفاسي و عبد إبراهيم. إلا أنه سرعان ما بدأ علماء الدين يفقدون دورهم ضمن النخبة التي أضحت تتشكل من خريجي المدارس و المعاهد العصرية، خصوصا الغربية منها. علما أن بعض العلماء ظلوا يحتلون مواقع مهمة في صفوف بعض الأحزاب السياسية المغربية، و من ضمنهم أبو بكر القادري و معنينو و مولاي العربي العلوي بحزب الاستقلال و الحبيب الفرقاني بحزب الاتحاد الوطني ثم الاشتراكي للقوات الشعبية بعد انفصاله عن حزب الاستقلال.

وعندما لاحظ علماء الدين بالمغرب صيرورة التهميش التي أصابتهم عقدوا مؤتمرا و أحدثوا رابطة لهم تسعى لإعادة إحياء وظيفتهم في الدعوة و تمكين موقعهم ضمن الوظيفة العمومية. و هكذا شكلت هذه الرابطة جماعة ضغط لها دورها في تحديد الخط الديني للدولة.

لقد تحول دور العالم من دور فاعل إلى دور رمزي استشاري. كما عمل القائمون على الأمور على تقنين حمل صفة العالم بالمغرب، و التي كانت تقرر من طرف الأقران أو بالانجدار من عائلات تقليدية معروفة بعلمائها إلى أن أصبح الوضع في نهاية المطاف يحدده قانون و مؤسسة تراقبها السلطة السياسية (شهادة تمنحها و هي المؤسسة التي كانت سابقا تزود البلاد بأطر

الوظائف العليا في القضاء و الوظائف المخزنية). و كان ذلك قبل إحداث دار الحديث الحسنية بالرباط سنة 1964 على إثر القطيعة بين القصر و الحركة الوطنية آنذاك. و هي مؤسسة ألحقت بإدارة تكوين الأطر. و بعد ذلك تم تأسيس المجلس الأعلى للعلماء الذي يترأسه الملك و المجالس العلمية الجهوية و يختص كذلك الملك بتعيين أعضائها. و لهذه المجالس دور في مراقبة و تعيين خطباء المساجد.

و هكذا ذهب المسار في اتجاه تضييق مجال العمل أمام العلماء بالمغرب بعد أن تأكدت مراقبتهم عبر تحديد اختصاصاتهم و التحكم في مؤسساتهم تحكما حديديا.

و مع حلول سبعينات القرن الماضي عرف المد اليساري بالمغرب تصاعدا غير مسبوق. و في إطار الاستراتيجية المبلورة لمواجهته و التصدي إليه تم خلق شعبة الدراسات الإسلامية بكليات الآداب و العلوم الإنسانية. و هذا التعليم اختلف نهجه عن نهج المؤسسات الدينية التقليدية ، إلا أن مريديه لم يتمكنوا من الحصول على صفة عالم كما هي متعارف عليها بالمغرب. و لعل هذا التعليم ساهم في تكوين قاعدة من الشباب دعاة الإسلام عبر النضال الجمعوي و عبر تنشيط بعض المساجد. لاسيما تلك الممولة من طرف المحسنين. و هكذا عرفت الساحة أناسا أضحوا ينافسون العلماء الرسميين في مهمتهم الأساسية. و قد أدت هذه الصيرورة إلى بروز علماء مستقلين متحررين من هيمنة المخزن. و هكذا ظهرت بالمغرب بوادر نخبة دينية تسعى إلى تجديد وظيفة العالم و وضعه و موقعه داخل المجتمع المغربي.

و كانت هذه نتيجة طبيعية للسياسة الدينية للدولة بالمغرب. التي عملت بالأساس على تقليص دور و وظيفة العلماء و تدجينهم إلى أن أضحوا كليا على هامش الحركية التي يعرفها المجتمع المغربي.

▪ العـــالـم بالـمـغـرب مـجـرد مـوظـف

قبل 16 مايو 2003 دأب القائمون على الأمور على التسطير على الملاحظة القائلة بأن المغرب في منأى عن العنف الديني الذي ابتليت به جملة من الدول الإسلامية. وذلك باعتبار أن المغرب يعتمد على المذهب المالكي السني الذي يحرم التعصب والتكفير وأن إمارة المؤمنين اختصت بالبت والحسم في القضايا الدينية الكبرى لضمان التعايش. وقد لعب العلماء دور الوسيط ينشرون باسم أمير المؤمنين شروط الانسجام للتعايش والاستمرارية. وبالتالي انحصرت

مهمتهم على الوظائف الأخلاقية باعتبار أنهم حماة الانسجام الملي والاجتماعي ودرعا للتصدي لمسببات الفتنة ولكل ما من شأنه خلق أو إحداث الانشقاق.

فهل كان العلماء بالمغرب أهل حل وعقدة فعلا؟ أم أن مصداقيتهم كانت موصوفة بالتصدع في نظر المغاربة؟

والداعي إلى هذا التساؤل هو أن جملة من العلماء المغاربة لم يكونوا يعبرون عن أرائهم بكل شفافية، لكنهم بمجرد ما التحقوا ببعض التشكيلات السياسية، وانخرطوا في منطق المشاركة السياسية كشفوا عن مواقفهم وآرائهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا المنحى كشف للمغاربة إشكالية احتكار استعمال المرجعيات الدينية.

وكانت أحداث مايو الدامية بالدار البيضاء مناسبة للتساؤل بصدد مهمة العالم بالمجتمع المغربي، وكان رد العلماء المغاربة أن الاعتداءات التي استهدفت الأبرياء هي عصيان للّه ورسوله وشق لعصا الطاعة وخروج عن ميثاق الجماعة.

وعموما فإن العلماء غير المتحزبين بالمغرب يظلون ينتظرون من القائم على إمارة المؤمنين ليرسم لهم الطريق لتكون مبادراتهم منسجمة وروح السياسة الرسمية أي بتجديد مجالات عملهم.

▪ المغرب والتطرف الديني

الكل كان يعتقد بالأمس القريب أن التطرف الديني لا وجود له بالمغرب، ولم يكن أحد يتصور أن يتطور التطرف الديني بذلك الزخم الذي عرفه في السنوات القليلة الأخيرة وبتلك الوثيرة المتسرعة والمتسارعة، وحتى الحركات الإسلامية، كان يعتقد أنه من الممكن التحكم فيها لكي لا تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي القائم بالمغرب.

ويكاد المحللون السياسيون يجمعون على أن التيار الديني المتطرف بالمغرب بشكل واضح كان في بداية تسعينات القرن الماضي، إذ تزامن مع حرب الخليج الأولى سنة 1991، آنذاك شرع بعض المغربة العائدين من أفغانستان وبعض الشباب يخوضون صراعا واضح المعالم مع مكونات الحركة الإسلامية بالمغرب.

آنذاك بدأت تظهر كتابات غير معتادة بالمغرب حول من الإشكالات الساخنة من قبيل الشورى والحاكمية والجاهلية المعاصرة وتكفير القائمين على الأمور، ولعل أول هذه الكتابات مؤلف

محمد الفيزازي المعنون ب " الشورى المفترى عليها والديموقراطية" وكتابات عبد الكريم الشادلي الصادر تحت عنوان:" الرد المأمون".

وكانت هذه الكتابات التي تناسلت في وقت وجيز جدا تعبيرا عن صيرورة تكوين تيارات متطرفة تدعي أنها عقيدية وأصولية تستند فقط على الكتاب والسنة، وآنذاك كانت تلك التيارات لا تشكل تنظيمات مهيكلة وإنما جماعات وخلايا.

وأول بروز على صعيد الركح السياسي والمجتمعي لهذه الجماعات كان في صيف 2002 عندما تم اعتقال العديد من أعضائها، علما أن أكبر بروز لهذه الجماعات كان يوم الجمعة 16 مايو 2003 بالدار البيضاء عندما قدم الإنتحاريون على تفجير أنفسهم مخلفين 44 ضحية، وقد تعرف المغاربة على التيارات الدينية المتطرفة تحت تسميات مختلفة، من ضمنها السلفية الجهادية والصراط المستقيم والتكفير والهجرة وغيرها وهي كلها جماعات تجمعها جمة من ثوابت التطرف الديني والتي يمكن ‘جمالها في الحاكمية والجاهلية المعاصرة والجهاد وتكفير المجتمع والتصدي للحداثة وقيمها.

ويعتبر شيوخ تلك التيارات الدينية المتطرفة بالمغرب انه ليست هناك جماعة بالمعنى الكامل والصحيح للكلمة وإنما هناك تيار دعوى يتميز بشموليته واستناد منهجه على الشرع وإلتزامه بهدي الأنبياء والمرسلين، وهذا النهج يفرض على هذا التيار الدعوي اتخاذ مواقف من السلطة ومن سياستها وخططها، ويعتبر شيوخ التيارات المتطرفة بالمغرب أن السلطة تصفها بالتيارات المتطرفة محاولة لعزها وإظهارها أنها خارجة عن الأمة.

والمتتبع لمحاكمات الإرهاب بالمغرب لاحظ أن أغلب المتهمين الرئيسيين نفوا قاطعا وجود تنظيم يحمل اسم السلفية الجهادية، بل هناك منهم من اعتبرها أنها تسمية يراد بها الفتنة، إلا أنه تبين من خلال الاعترافات والشهادات أن هناك جماعات دينية متطرفة، يترأسها شيوخ وزعماء وأمراء يزودون أعضائها بالأفكار والمواقف حول جملة من القضايا ذات الحساسية الكبيرة مثل الجهاد ضد المرتدين وتكفير المجتمع وتغيير المنكر بالقوة واستعمال العنف ورفض الديموقراطية والمؤسسات والهيئات السياسية.

وقد اختلف المحللون حول منبع التطرف الديني الإسلامي فهناك منهم من يرى أن هذا التطرف نتاج لقمع السلطة والحكومة، إذ أن هذا القمع دفع الجماعات الإسلامية إلى اعتماد العنف المضاد، لاسيما وأن أغلب الأنظمة في العالم العربي والإسلامي ظلت ترفض الاحتكام لصناديق الاقتراع وتعتمد على قمع المعارضة ومنعها بكل الوسائل للوصول إلى السلطة ويرى البعض الأخر أن منبع التطرف الديني الإسلامي ينطلق من الأزمة الاجتماعية وفي رأي هؤلاء يستقي

هذا التطرف مرجعيته ليس من الدين وإنما من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي ظلت تعاني منها المجتمعات العربية، باعتبار أن التطرف هو في نهاية المطاف رفض لواقع قائم.

ويرى آخرون أن التطرف الإسلامي ينطلق من فهم خاص للشريعة الإسلامية.
ويرى آخرون أن سبب بروز العنف الديني هو غياب ثقافة سياسية مواطنة تأخذ بعين الاعتبار حقوق وواجبات المواطن وتكرس قناعة الارتكاز على المؤسسات للوصول إلى السلطة.

إلا أن الطاغي في العنف الديني بالمغرب هو ارتباطه بالجهاد كنسق فكري وديني عقائدي وكفرض ديني من الواجب على كل مسام تأديته، وهو جهاد ضد عدوين خارجي وداخلي، وفي هذا الصدد تنقسم الحركات الإسلامية بالمغرب إلى اتجاهين، اتجاه اختار أسلمة المجتمع من القاعدة لإلى القمة باعتماد نهج سلمي في العمل السياسي باعتماد التربية والتنشئة قصد التوصل إلى أسلمة المجتمع والدولة، وهذا ما تعتمده جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية وجملة من الجماعات الإسلامية الأخرى.

أما الاتجاه الثاني فقد اعتمد الأسلمة من الفوق أي الوصول إلى السلطة معتقدا أنه لا خيار من أجل أسلمة المجتمع والدولة إلا بالعنف عبر إعادة صياغتهما وتشكيلهما طبقا للشريعة الإسلامية، باعتبار أن الدولة الإسلامية هي التي يجب أن تبنى المجتمع وليس المجتمع هو الذي يبني الدولة.

ويرتكز هؤلاء في تفسير مفهوم الجهاد على فتاوي ابن تيمية وبعض الآيات القرآنية: الآية 255 من سورة البقرة والآيات 60 و65 من سورة النساء والآية 46 من سورة المائدة والآيتين 39 و61 من سورة الأنفال.

فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن باللّه فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها واللّه سميع عليم " 255 سورة البقرة " " ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا: " 60 سورة النساء".

" فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا تجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " " 65 سورة النساء" ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الكافرون " " 46 سورة المائدة" « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ورباط الخيل ترهبون به عدو اللّه وعدوكم وآخرون من دونهم لا تعلمونهم اللّه يعلمهم و ما تنفقون من شيء في سبيل اللّه يوف إليكم وأنتم لا تظلمون" " 39 سورة الأنفال".

" وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله للّه فإن اللّه بما تعملون بصيرا " " 61 سورة الأنفال."

فليقاتل في سبيل اللّه الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل اللّه فيقتل أو يغلب فسوف نوتيه أجرا عظيما. وما لكم لا تقاتلون في سبيل اللّه والمستضعفين من الرجال والنساء والوالدين الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك نصيرا " " 73و 74. سورة النساء" وارتكازا على هذه الآيات يعتبر بعض منظري الإسلام المتطرف بالمغرب أن أي شخص يقبل حكم الطاغوت فهو كافر وكل حكومة لتطبق الشريعة الإسلامية وجب الإعلان الجهاد ضدها وهذا الجهاد يصبح في هذه الحالة واجبا دينيا على عاتق كل مسلم. كما ينطلقون من هذه الآيات لاعتبار أن كل الدول الإسلامية الراهنة لا يحكم بما أنزل اللّه. وبذلك تعتبر غير إسلامية وبالتالي وجب إعلان الجهاد ضدها. لأن في نظرهم الدولة والمؤسسات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والديموقراطية. كلها موصوفة بالكفر والشرك باللّه والحدية عن الإسلام واستحلال المحرمات وتشريع ما لم يأذن به اللّه. علاوة على أن ممارسة العنف والإكراه تجاه المرتدين وتاركي الدين ومبدلي شريعة اللّه في نظرهم. واجب شرعي.

كما انه في اعتقاد منظري التطرف بالمغرب لا يمكن اعتبار البلد مسلما بمجرد وجود مساجد تقام بها الصلوات الخمس وإقامة الشعائر الإسلامية لأن هذا غير كاف لأن مناط الحكم على البلاد هو اليد الغالبة عليه والأحكام الجارية فيه" فإذا كان البلد يحكم بالقوانين الوضعية فهي دار كفر حتى لو كان أغلب سكانها مسلمين.

وغالبا ما ذهب شيوخ التطرف بالمغرب ومنظريه إلى تفسير الآيات دون عناء البحث عن أسباب نزولها. وهكذا تموقع أغلبهم في نفس دائرة الذي اتبعه التطرف في العالم الإسلامي في تناوله لقضية الجهاد لاسيما الخلط بين خطاب المتطرفين الراديكاليين ومفهوم الجهاد في الإسلام انطلاقا من نصوص القرآن والسنة.

وقد أجمع أغلب المحللين أن مواقف شيوخ التطرف بالمغرب ومنظريه هي بالدرجة الأولى نتاج لتأثرهم بابن تيمية الذي يعتبر المرجعية الأساسية للمتشددين في الإسلام سواء في المشرق أو المغرب. ولعل أكبر تأثيره في هذا الصدد ذك المتعلق بكونه قدم إجابة على سؤال جوهري شغل بال الكثيرين والمتمثل في متى يمكن اعتبار الحاكم بالرغم من إعلان إسلامه أنه مرتد وكافر يستوجب إعلان الجهاد ضده. إذ يعتبر في كتابه. " السياسة الشرعية " إنه من الضروري إعلان الجهاد ضد كل حاكم لا يحكم بما أنزل اللّه حتى وإن أعلن إسلامه. وحسب الكثير من المفسرين أن ابن تيمية قصد بالدرجة الأولى المغوليين الذين حكموا المجتمع الإسلامي ارتكازا على " قوانين

باشا" التي وضعها جنجيس خان وهي قريبة الشبه – في نظر ابن تيمية – بعبادة الأصنام في العهد الجاهلي، لاسيما وأنها ألغت الإسلام المغولي في كليته، وهكذا أسس ابن تيمية شرعية الجهاد ضدهم انطلاقا من القرآن والسنة وإجماع العلماء علما أن الجهاد ضد حاكم لا يطبق مقاصد الشريعة ولا يحكم بما أنزل اللّه لا يحظى بإجماع العلماء المسلمين، مادام أن أغلبهم قد دافعوا على الأمر الواقع لدرء مخاطر الفتنة، ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع العديدين ينبعث الفكر الإسلامي بالفكر التبريري. وعموما فإن المتشددين في مسألة الجهاد يعتمدون على ابن تيمية وتلميذه ابن كثير بكونهما يعتبران من كبر المجاهدين في الإسلام بعد العصر النبوي في حين يحتقر هؤلاء المتشددين علماء السلطة ويعتبرونهم جبناء وانتهازيين، وبذلك يعتبر ابن تيمية المرجعية الأساسية للتطرف بالمغرب، وهي المرجعية التي استمد منها المتطرفون مبادئ التفسير وتأويل النص وآليات تغيير الواقع، وبالتالي هذا ما قادهم إلى رفض فكرة « درء الفتنة" التي اعتمدها وتبناها المعتدلون لتبرير رفضهم إعلان الجهاد ضد النظام الذي لا يطبق مقتضيات الشريعة الإسلامية.

وإضافة لإبن تيمية تأثر المتطرفون المغاربة بكتابات سيد قطب وأبو أعلى المودودي ومحمد قطب وجملة من الكتاب المعاصرين يمكن ذكر منهم محمد عبد السلام فرج زعيم حركة الجهاد المصرية والمفكر السوري سعيد حوى والمصري عبد القادر عودة.

وعبد القادر عودة هذا من المفكرين المصريين برز نجمه في خمسينات القرن الماضي، وهو صاحب كتاب " الإسلام وأوضاعنا السياسية " والذي جاء فيه أن قبول العلماء حكم الإمام الجائر والفاسد تفاديا للفتنة، هو في حد ذاته فتنة كبرى لا يمكن قبولها، وبذلك يكون هؤلاء العلماء قد ارتكبوا خطأ فادحا باختبائهم وراء التخوف والخوف من الفتنة لتبرير رفضهم إعلان الجهاد ضد الحاكم الذي لا يطبق الشريعة الإسلامية، باعتبار أن الفتنة الحقيقية هي ترك هذا الحاكم يستمر في إضعاف سلطة المسلمين بعدم تطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية وما أنزل اللّه.

وبخصوص سعيد حوى، فإنه يعارض المعتدلين الذين يرفضون إعلان الجهاد لتطبيق الشريعة الإسلامية، باعتبار أن كل رفض لحاكم لا يطبق أحكام الدين هو رفض مشروع ومبرر بأحكام القرآن والسنة.
وبالتالي فلا يمكن فرض الشريعة الإسلامي إلا بالجهاد.

أما محمد عبد السلام فرج فقد انتقد بشدة تملص العلماء من الجهاد باعتبار أن المسلمين الملتزمين هم الذين يستطيعون بناء الدولة الإسلامية وبذلك لامناص في نظره من إعلان الجهاد ضد كل حاكم لا يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما أنزل اللّه.

هذه بعجالة بعض معالم مرجعية المتطرفين بالمغرب.

وإذا كانت أقلية من منظري التطرف بالمغرب على درجة عالية من التكوين والتعليم فإن أغلبهم من ذوي التكوين المتواضع.

وكأي تيار متطرف، فإن سن المتطرفين بالمغرب فأغلبيتهم الساحقة محسوبا على مرحلة الشباب، فأغلبهم من الشباب يقطنون في الأحياء المهمشة للمدن الكبرى ويزاولون مهنا ثانوية أو يقعون تحت ظل البطالة أو في أحسن الظروف البطالة المقنعة، فإن أغلب رؤوس التطرف الديني بالمغرب شاركت في حرب أفغانستان " الأولى والثانية" وبعضها درس بالسعودية، وهناك أحدهم ركز مشواره التعليمي في اتجاه واحد لا ثاني له، فكر ابن تيمية، وهو عبد الكريم الشادلي الحاصل على شهادتي الإجازة ودبلوم الدراسات العليا المعمقة والدكتوراه في الفلسفة من جامعة محمد الخامس بالرباط.

▪ خاصية التطرف الديني بالمغرب

إن أغلب الدراسات المغربية التي تناولت طاهرة الإرهاب بالمغرب ركزت بشكل عرف إجماع المحليين على ارتباط تلك الظاهرة بالنشأة الاجتماعية للجماعات المتطرفة في الأحياء الهامشية للمدن الكبرى إذ أن أغلب عناصر تلك الجماعات نشأت في هوامش المدن وخاصة أحيائها المهمشة سواء بالدار البيضاء أو فاس أو الرباط أو مكناس أو سلا أو القنيطرة أو أكادير أو مراكش أو اليوسفية أو طنجة أو تطوان.

وهذا ما يجعل نشأتها مقارنة، بل مطابقة أحيانا لنشأة الجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر التي نشأت هي كذلك في الأحياء الهامشية للمدن الكبرى الجزائرية، مثل أحياء باب الواد والقصبة وبلكور والحراش وبركي بالجزائر العاصمة والأحياء المهمشة بوهران وبليدة وقسطنطينة وغيرها، وهي مدن تحتضن النسبة الكبيرة من العاطلين والمهمشين.

وهذا يجرنا في حالة المغرب إلى إشكالية تدبير الحقل الديني من طرف الدولة وإشكالية السياسة التعليمية المعتمدة والتعامل مع الاجتهاد في مجال تفسير المتن الديني واستفحال الفقر والتهميش والبطالة وتكريس آليات الفقرقراطية وإشكالية الدور التعبوي والتأطيري للأحزاب والهيئات السياسية وغياب استراتيجية وسياسة تنموية من شأنها تحسين ظروف العيش وإشكالية افتقار المدن المغربية لرؤية حضرية قادرة على دمج واستيعاب الشباب.
وقد كشفت كل الدراسات على الوضعية الكارثية التي تعيشها الأحياء المهمشة بالمدن

الكبرى المغربية والتي وصفتها بدوائر التهميش وفضاء ترويج المخدرات والتهريب والبطالة والأمية وكثافة السكان.

غير أن الخصوصية التي ركزت عليها أغلب الدراسات أن أغلب رؤوس التطرف بالمغرب شاركت في حرب أفغانستان الأولى والثانية أو درست بالديار السعودية، مما سهل اندماجهم على المستوى المرجعي في أمية التطرف الديني بالعالم الإسلامي.

▪ تداعيات الإرهاب بالمغرب – قراءة متعددة الزوايا

بشهادة الجميع شكلت أحداث 16 مايو 2003 بالدار البيضاء حدثا استثنائيا ومفاجأ في تاريخ المغرب الحديث اعتبارا لدلالاته السياسية والفكرية، إنه حدث خلخل البلاد خلخلة عميقة تغذت بإفلاس سياسي عام، كما أن هذا الحدث الدرامي الذي أودى بحياة عدة أبرياء شكل مناسبة لفتح حوار وطني خص كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والثقافيين بالمغرب، وهو حوار هم بالأساس مغرب الغد مادام أن اليأس أوصل جزءا من الشباب المغربي إلى تحويل أنفسهم إلى قنابل بشرية تقضي على أجساد أصحابها أجساد الأبرياء بدون ذنب اقترفوه ولعل ما لاحظه الجميع بامتياز هو التوظيف السياسي والحزبي الضيق لأحداث الدار البيضاء دون الاهتمام الوافي بالنظرة الإستراتيجية لمستقبل المغرب أو استثمار فاجعة الدار البيضاء في إعادة قراءة التاريخ المغربي الحديث، كيف لا وقد ساء خوف رهيب من الذهاب بعيدا في اتجاه استنطاق الأسباب الفعلية لما جرى بالدار البيضاء يوم الجمعة 16 مايو 2003 وما كان مقررا بالنسبة لمدن مغربية كبرى أخرى، كان الخوف من الدعوة لإعادة ترتيب الأوضاع وإعادة النظر في توزيع السلط وآلياتها والخوف من مساءلة القائمين على الأمور والفاعلين في الدولة والأحزاب السياسية.

لهذا اجتهد العد يدون إلى الترويج إلى الأطروحة القائلة بأن ما حدث بالدار البيضاء تعتبر نغمة نشاز خارج السنفونية ولا جذور له لا اجتهادية ولا سياسية ولا ثقافية بالمغرب، ومع الأسف راجت هذه الأطروحة وسادت.

ومهما يكن من أمر فهناك الكثير من الأسئلة والتساؤلات صاحب أحداث الدار البيضاء الدامية، وأكثر هذه الأسئلة عملت – عن وعي أو بغير وعي – على إخفاء أسئلة وتساؤلات

أخرى، وبذلك ساهمت في حجب إشكالات التي من شأنها إن تم الكشف عليها خلخلة البنية السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة.

لقد قال الكثيرون أن تفجيرات 16 مايو 2003 لم تشكل فقط إلا الجزء المرئي والظاهر لقطعة الجليد العائمة، وما خفي وغاب عن العيون هو الأهم حجما ودلالة، وذلك بالرغم من أن الكثيرين اعتبروا أحداث الدار البيضاء الدامية حدث استثنائي يعرفه المغرب لأول مرة، إن لأول مرة يفجر مغاربة أنفسهم.

ولعل أول ملاحظة تستجوب الاهتمام هي أن كل الذين قدموا على تفجير أنفسهم يوم الجمعة 16 مايو 2003 كانوا من المهمشين، المهمشين مجاليا وتنظيميا ومعرفيا واقتصاديا، وقد تم تهميشهم عبر آليات ومن ضمنها آليات سياسية واقتصادية وآليات اجتماعية أبعدتهم عن المواطنة عن حقوقها وواجباتها، وهذا دعا إلى طرح عدة تساؤلات بعدد جملة من الإشكاليات، وعلى رأسها إشكالية الدمقرطة وعلاقتها بآليات التهميش الممنهج، وهي آليات بلورتها وطورتها أقلية مستفيدة لا تكاد تبين بفعل قلة أفرادها، وذلك للحفاظ على احتكار الموارد والمسؤوليات والمواقع.

وقد رأى البعض أن الجذور الفعلية لما حدث يزم الجمعة 16 مايو 2003 بالدار البيضاء تعود إلى فجر استقلال المغرب اعتبارا للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمدة منذ ئد وهي ذات الاختيارات التي جعلت أغلبية المغاربة من المبعدين عن المشاركة الفعلية في المساهمة في تقرير مصير البلاد واختياراته، وهذه الاختيارات بالذات هي المسؤولة بشكل أو بآخر عن فشل صيرورة الدمقرطة والتحديث، وتعمق هذا المسار أكثر بفعل فشل الدولة في مهامها الأساسية والشلل الذي أصاب الحركة الوطنية المؤدي إلى موتها الاجتماعي والسياسي وبالتالي التاريخي، ولعل أهم إشكالية في هذا المضمار هي صيرورة الإبعاد والتهميش الذي لحق بأغلب المغاربة، سواء فيما يخص المشاركة الفعلية في بلورة القرارات أو حتى فيما يخص من الاستفادة من ثمار التنمية وخيرات البلاد والثروات الوطنية المضافة وبذلك يكون من الطبيعي جدا أن تشكل فضاءات الإبعاد المجالي والمعرفي والتنظيمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي تربة لنمو العنف وركحا لاعتناق أي من شأنه تقديم بديل للخلاص من التهمي والأبعاد.

وحسب هؤلاء، فإن المجتمع المغربي بحكم القوى التي حركته منذ الاستقلال ما زال لم يتمكن بعد من الانخراط في الصيرورة الفعلية الدمقرطة والحداثة، وذك باعتبار أن جوهر الدمقرطة يمكن بالأساس في كونها أولا وقبل كل شيء مشاركة جماعية في تحليل وتشخيص وتوصيف المشاكل وفحص الحلول والاختيارات واقتسام الأدوار والمسؤوليات وترتيب المكانات والمواقع وتفعيل القوة الإقتراحية وإيجاد منهجية لتجاوز الصعوبات والعقبات، وهذا المنظور يرفض

الوصاية، مهما كان نوعها، كما يستوجب الاقتناع الفعلي الراسخ أن المصير الجماعي يعتبر موضوعا وشأنا عاما للحوار والتفكير وكذلك للاختلاف الذي يفترض تجاوزه في إطار تعاقدي وبالتالي فإن النموذج يرفض احتكار التشخيص والتحليل والاقتراح ناهيك عن الإقرار وبلورة القرارات وتحديد الاختيارات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات ولو باسم مبادئ تاريخية – يقال- أنها تعلو على التاريخ، ولأنها كذلك فإنها تقصي الأغلبية الساحقة من المواطنين من المشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام للبلاد وتقرير مصيرها.

كما أن النموذج الموضح أعلاه يفترض كذلك تساويا بين المواطنين، جميع المواطنين، لاسيما فيما يتعلق بشروط التمكن من الانخراط الفعلي في تسلسل المشاركة في التدبير وتقرير المصير، وبذلك بقدر ما تنحصر هذه المساواة أو تغيب بقدر ما يضيق مجال المشاركة والإحساس بها، وبقدر ما تنسف الأحلام الجماعية وتغتال الإنتظارات.

وبذلك ظلت الوصاية هي التي تتحكم في مسار البلاد والعباد، وهي وصاية تم تثبيتها دستوريا من طرف دهاة القانون الدستوري، وبذلك ظل عنصر القرب أو البعد من مركز الوصاية هو الذي يحدد المكانة والموقع وكذلك مدى الاستفادة.

وهذا يؤكد من جديد أهمية الدمقرطة كأحسن آلية ابتدعتها البشر لتسيير الأمور وتدبيرها باعتبار أنها تفترض التساوي بين المواطنين وليس الوصاية عليهم، وباعتبار أن الوصاية في العصر تعتبر نوعا من احتقار المواطن وعدم الاعتراف له بالحق في الترقي ومس بكرامته. في حين أن الواقع الملموس الذي عاشه المغرب على امتداد أكثر من 4 عقود هو واقع الفرض والإلزام وأحيانا القهر وليس واقع المشاركة على أساس تعاقدي.

هذا على المستوى التطور العام الذي عرفته البلاد منذ الاستقلال أما برجوعنا إلى حدث تفجيرات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء، فيتبين أن هناك مسؤولية تنظيمات إسلامية متشددة في فهمها للدين تدين الدولة وتكفر المجتمع وتبيح القتل والنهب والفتنة، وأن هناك ارتباط هذه التنظيمات بتنظيمات وتوجيهات وتمويلان خارجية وداخلية مع تعبئة إيديولوجية تعتمد على التجربة الأفغانية وسحقها لقوات الإتحاد السوفيتي، كما يتبين من جهة أخرى أن أغلب المشاركين في الأحداث الدامية بالدار البيضاء ينحدرون من أوساط شعبية مهمشة على جميع المستويات كان من السهل استقطابها وتجييشها.

إن هذا التوصيف يؤدي بنا إلى اعتبار جملة من الإشكاليات، إشكالية العلاقة بالعولمة وبمضامينها وإشكالية التنظيمات الإسلامية وإشكالية فهم الدين والمجتمع والتاريخ وإشكالية التهميش الاجتماعي بجميع مظاهره ومستوياته وإشكالية الانتماء كإشكالية جوهرية من شأنها تحديد التعامل مع مختلف الإشكالات السابقة.

وهذه الإشكالية الأخيرة (إشكالية الانتماء(ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستجابة لرغبات وحاجيات وإرادة المواطنين وببناء الروابط الاجتماعية والثقافية بمضمون المواطنة.

وفي هذا الإطار، فإن الذين قاموا بتفجير أنفسهم يوم الجمعة 16 مايو 2003 بالدار البيضاء كانت لديهم رغبة في قطع الصلة بمجتمعهم المغربي لأجل مجتمع "مغربي" آخر. لذلك فإن السؤال الأساسي الذي طرحته تفجيرات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء هو سؤال الانتماء والإحساس بهذا الانتماء وفي واقع الأمر إن هذا السؤال ظل مطروحا على الدوام ومنذ زمن طويل، إلا انه تم تناسيه وعدم الاهتمام به بفعل شارع التطور التاريخي الذي فرض على المغرب بفعل الاختيارات المعتمدة منذ فجر الاستقلال السياسي في منتصف خمسينات القرن الماضي.

فمن المعروف أنه من المفروض أن يكون الوطن يشد إليه، باعتبار أنه تستوطنه رغبات وأحلام وآمال وانتظارات وإرادة المواطنين التي تترجم إلى حقوق وواجبات يقتنع بها الجميع. فهل بهذا المعنى وهذا المنظور أضحى المغاربة يفهمون الوطن والمواطنة والإحساس بهما؟

نلاحظ أن المغرب أضحى بلدا يريد شبابه أن يهجره بأي وسيلة ومهما كان الثمن. هناك كثير من الشباب المغربي يحلمون الآن بتركه على الفور إن توفرت الفرصة. كما أن هناك رؤوس أموال مغربية تهرب إلى الخارج وكفاءات علمية وتقنية تغادر البلاد في واضحة النهار وتحت جناح الليل. وحتى الأطفال القاصرين والنساء الحوامل يسعون إلى الهجرة. وهذا في وقت كثير فيه الحديث عن الديموقراطية ولإقرار دولة الحق والقانون بالمغرب. لكن الواقع المعيش يؤكد بما لا يدع مجالا لأدنى شك انتشار الرشوى بمختلف أنواعها وتلاوينها ومظاهر التسلط والتحكم في المصائر والثروات والاستمرار في الاعتماد على الاقتصاد الريعي مازال يساهم في اتساع نزيف الثروات الوطنية ولا يتراكم أي مجال للتراكم الرأسمالي المجدي ولا للتوزيع المقبول أي مجال يذكر. ويكفي الإطلاع على كمية الشكايات المنشورة على الدوام على صفحات الجرائد اليومية والأسبوعية المغربية الوطنية منها والجهوية والمحلية للتأكد من أن الحق لازال تائها بالمغرب. وهذا ما يؤكده من جهة أخرى تضارب المصالح ومناطق النفوذ الخاصة بالمجموعات النافذة. فكل قطاع وكل جهة وكل صاحب نفوذ أو امتياز يدافع عن حدود الاختصاص وعن مجال السلطة وعن فضاء الاستفادة انطلاقا مما يخصصه ويتصوره وليس انطلاقا من وحدة الدولة كمفهوم موجه للتنمية وللمشاريع التي تخدمها. وهكذا يتضح جلاء بأن الوطن يعاني من الإختلالات عميقة وتفاوتات مهولة بين الجهات والأقاليم، وبين المدن والقرى وبين الأحياء داخل المدن وبين الفئات الاجتماعية.

وهذا يجرنا إلى الحديث عن الروابط الاجتماعية القائمة بالمغرب وهي في واقع الأمر إلا نتيجة منطقية لخلل بنيوي على مستوى التجهيزات الأساسية الضامنة لشروط الحياة الكريمة ولو في مستواها المقبول.

وهذا بدوره يجرننا إلى التأكيد على ما سبق تسطيره أكثر من مرة في كتابات سابقة أن المغاربة لازالوا في حاجة ملحة إلى تعاقد بخصوص الاختيارات التنموية الملائمة لحاجياتهم وطموحاتهم من أجل التوصل إلى تجسيد انتظارا تهم منذ حصل المغرب على استقلال في منتصف خمسينات القرن الماضي فلا بد من الاختيار من طرف الجميع هو الشرط الذي يجعل الوطن يوطن ويستوطن، ويجعله يولد الروابط الاجتماعية والثقافية كعوامل للانتماء السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي واللغوي، وهذا ما يشكل فعلا جسد وروح الوطن، وبذلك نقول هل يمكن للوطن أن يكون وطنيا إن لم يكن قادرا على توطين أبنائه داخله؟ إنه تساؤل مخيف جدا بالنسبة للمغرب وهو تساؤلا يجرنا إلى إشكالية التطير المؤسساتي.لاسيما وأن هناك إجماع على أن الأحزاب والهيئات السياسية فشلت في تأطير الشباب، وقد تمظهر هذا الفشل الذريع على شكل العزوف عنها، وهذا العزوف كان نتاجا موضوعيا لصيرورة طويلة بدأت بمحاصرة الأحزاب والتنظيمات المعارضة بالمغرب منذ فجر ستينات القرن الماضي، وقد تحملت أجهزة الدولة مسؤولية كبيرة في هذا الشأن. إلا أن هذا لا يعفي الأحزاب السياسية المغربية من نصيب وافر في المسؤولية – لاسيما مسؤولية بناء الانتماء الاجتماعي والثقافي عبر وبواسطة الانتماء الحزبي.
وفي هذا الإطار شكلت المسألة التنظيمية أحد الأسباب البارزة لفشل الأحزاب السياسية المغربية في تأطير الشباب. والمسألة التنظيمية هذه لا تقتصر على الهيكلة وآليات ودواليب العلاقات وإنما تشمل كذلك روح النظرية وفحوى الإيديولوجية التي تدافع عنها تلك الأحزاب وتتبناها. وقد تميزت أغلب الأحزاب السياسية المغربي، إن لم تكن كلها، في هذا الشأن، بالتحجر والجمود.حيث تميزت مسيرتها عموما بالإقرار والتقرير في دوائر السر وفرض الأمر الواقع أو الفرض بالمفاجأة دون اشتراك ومشاركة. وبذلك شعر المناضلون بالأبعاد والتهميش والإهمال وبوطأة وصاية الزعيم باسم المشروعية التاريخية أو الرؤية الثاقبة للقيادة. وهذا ما يفسر الانشقاقات كثيرة متكررة والمتواترة التي عرفتها كل الأحزاب السياسية المغربية بدون استثناء.وبذلك انسدت أبواب المجتمع أمام مبادرات وتفاعل الأحزاب. وهكذا فشلت أحزابنا في تشكيل قدوة اجتماعية وسياسية فاعلة في المجتمع وفي المعيش اليومي، سواء من حيث مصداقية التأثير أو من حيث التأثير الفعلي على مسار اتخاذ القرار.

وبذلك تكون الأحزاب السياسية المغربية قد أخلفت موعدها مع التاريخ أكثر من مرة ولم تستطع اعتماد دمقرطة حياتها الداخلية باعتبارها الطريق الأكثر جدوى وفعالية لبناء الانتماء الحزبي بناء فعليا من خلال وعبر التنشئة على التشخيص والتحليل والنقد والمبادرة والاقتراح

والاستعداد الدائم لتحمل تحمل المسؤولية وتنفيذ الاقتراحات والقرارات والالتزام والعمل بها وقبول مراجعتها إن اقتضى ذلك والاقتناع الفعلي والمسؤول بالتراتبية الحزبية المبنية على أساس الكفاءة والنزاهة وليس على أساس الولاء الأعمى والزبونية والمحسوبية والقبلية والعشائرية والوشاية وهكذا ظلت روح الأحزاب السياسية المغربية روحا عتيقة في عمقها رغم ديكورات الخطابات الحداثية والتلويح بالمفاهيم المبتكرة حديثا. كما ظل خطها التنظيمي مجبولا على الوصاية الأبوية. وبذلك أعلنت أحزابنا عن فشلها الذريع – وبامتياز قل نظيره في العالم- عن عدم إمكانياتها الكلية على اعتماد وتطبيق الديموقراطية كنهج ومنهج وتصور داخلها. لذلك وإن ظلت على هذا الحال. فإنها لن تحلم يوما على امتداد حياتها. أن تجعل أكبر عدد من المواطنين ينخرطون في مسلسلها. ولا سبيل لها إلى ذلك حاليا إلا عبر قبول التشبيب. باعتبار أن زعمائها وشيوخها عليهم تقبل بروح رياضية فشلهم وترك مكانهم للخلف. وكذلك عبر قبول اعتماد الدمقرطة الفعلية باعتبارها ضرورة تنظيمية حاليا لتوسيع مجالات التداول والمساهمة والتعدد.

هذا من ناحية الأحزاب السياسية. أما من ناحية الإعلام. فقد ساهمت أحداث 16 مايو 2003 بالدار البيضاء في طرح أكثر من تساؤل حول دور الإعلام في المجتمع. لاسيما في ظل اجتيازه لمرحلة انتقالية. باعتبار أن الإعلام لا يقتصر على نقل الحدث وإنما يساهم كذلك في صناعته ونجت دلالاته وإسقاط خلفياته في ذهن المتلقي.

ففي مساء يوم الجمعة 16 مايو 2003 أدرجت القناة الثانية أسفل الشاشة. وهي ترسل فيها إيرانيات إشارات عاجلة لوقوع انفجارات بالدار البيضاء.
أما القناة الأولى فاكتفت فقط ببث تصريح وزير الداخلية. أما الصحافة لم تشرع في تتبع الأحداث إلا ابتداء من 18 مايو. عبر المواكبة الإخبارية واستكناه ظاهرة الإرهاب وتتبع المحاكمات المارطونية كما أن الدولة وأجهزتها سارت في نفس الاتجاه. خلافا للسابق. ولأول مرة انتظم مثول وكيل الملك في الدار البيضاء أمام الصحافة لبيان وتتبع سير التحقيق. بل حدثت جملة من التسريبات المدروسة لفائدة وسائل الإعلام مختارة بإمدادها دون غيرها بمعلومات دقيقة عن سير التحقيقات مع الواقعين في قبضة أجهزة الأمن.

وفي البداية كان التركيز على الفكرة القائلة أن " الإرهاب ليس صناعة مغربية" وأن هناك أيادي أجنبية وراء ما حدث بالدار البيضاء إلا أنه ابتداء من يوم الاثنين 19 مايو 2003 تبين جلاء أن كل الانتحاريين مغاربة منحدرين من أحياء مهمشة تتراوح أعمارهم ما بين 19 و23 سنة. وبذلك توضح أن الحدث مغربي وهو راجع في جذوره وخلفياته إلى شروط الواقع المعيش وهكذا برز أن هناك بؤرتين لفكر التطرف بالمغرب وجماعة السلفية الجهادية وجماعة الصراط المستقيم.

وفي 25 مايو 2003 كانت مظاهر الدار البيضاء ضد الإرهاب والتي لا يسمع لأعضاء حزب العدالة والتنمية المشاركة فيها باعتبار أنهم كانوا من الذين تسامحوا مع مروجي أفكار التطرف، كما تم استبعاد هذا الحزب من المشاركة في النقاش بوسائل الإعلام السمعية البصرية بالمغرب.
وفي هذه الفترة عرفت عدة دراسات وتحليلات حول خطر التطرف طريقها إلى النور والنشر عبر مختلف وسائل الإعلام المغربية وأكد الخطاب الملكي ليوم 29 مايو 2003 على التعايش في ظل المشروع الديموقراطي الحداثي الذي لا رجعة فيه.

وبعد ذلك اعتكفت وسائل الإعلام المغربية على مواكبة المحاكمات التي شملت ما يناهز 1050 متابعا من بينهم أكثر من 630 متورطون مباشرة في تفجيرات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء إذا عرضت ملفاتهم على عشرين محكمة عبر التراب الوطني " الدار البيضاء، الرباط، فاس، تطوان، آسفي، القنيطرة، تازة، سلا، اليوسفية وغيرها ".

وكل هذا صب في اتجاه واحد لا ثاني له، وهو التساؤل بصدد الواقع الفعلي للمجتمع المغربي والظرفية العامة للبلاد، هذا الواقع المتميز بعجز بنيوي حاد عمر أكثر من 4 عقود منذ الاستقلال، وهو عجز مختلف المستويات، لأنه عجز في قدرة المجتمع المغربي وأجهزته وآلياته على تحسين الأوضاع عموما، والاجتماعية منها على وجه الخصوص، ولا أدل على ذلك التصاعد المتزايد للفقر المادي والتقلص الفظيع لقاعدة الفئات الوسطي التي أضحت هي كذلك متضررة من جراء الفقرقراطية.

ولا يخفى على أحد أن الفقر كلما احتد وتجذر في أوصال المجتمع فقد هذا الأخير حصانته إزاء الإجرام والانجراف والتطرف، لاسيما في ظل غياب تأطير مجدي للهيئات السياسية، ومن هنا يبرز أحد العوامل لترعرع التيارات المتطرفة الحركية خلال السنوات الأخيرة، وما هذا في واقع الأمر إلا تعبير من تعابير فشل السياسات العمومية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي التأطير السياسي والإيديولوجي للمجتمع، وهذا الواقع ساهم بشكل كبير في تجمع الشروط وفسخ مجالا واسعا لشيوع وإشاعة أفكار دينية راديكالية في الأوساط المهمشة، وكلها أفكار مؤسسة على اليأس من الإصلاح الاجتماعي والمجتمعي الذي انتظره المغاربة منذ الإعلان عن الاستقلال في منتصف خمسينات القرن الماضي.

ولهذا دعا البعض إلى استئصال أسباب التطرف بالمغرب، بدل الاكتفاء على الحلول الزجرية والعقابية باعتبار أن منفذي تفجيرات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء ما هم إلا مجرد نتاج لوضع مأسوي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من جراء اختيارات سياسية على امتداد أكثر من 4 عقود.

إن المتتبع للخطاب الرسمي منذ أواخر تسعينات القرن الماضي قد يعتقد أن المغرب يعيش في رخاء ونعيم وذلك بفعل مغالطات الوسائل الرسمية للإعلام وبفعل مكر السياسة وسياسة المكر، لاسيما ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي – كانت دائما تكشف على أرقام ومؤشرات دالة على درجة كبيرة من الخطورة سواء على الصعيد الأمني أو على صعيد مستقبل البلاد.

فكل المؤشرات تؤكد بها لا يدع مجالا لأدنى شك أن المغرب بلد الفقراء، والفقر بالمغرب هو نتاج، ليس عن انعدام الثروات والثروات المضافة، وإنما ناتج عن سوء التدبير وسخف المؤسسات العمومية والغلو في الاستغلال وانتشار اقتصاد الريع والاستكانة إلى معايير التزلف والولاء والزبونية في تصريف الشأن العام والمرافق العمومية، وكانت النتيجة هي شيوع ظواهر اليأس والإحباط.

وزاد الطين بلة مع استفحال الإشكاليات الاجتماعية الأخرى. ففي ميدان التعليم تمت معاينة التراجع تلو التراجع والتدني تلو التدني، وفي المجال الاقتصادي تم الكشف على هروب الرساميل نتيجة لثقل وتعقيدات الإدارة وعدم فعاليتها واستشراء الرشوة والفساد بين طهرانيها كما تبين بشكل مفضوح – يكاد يكون مخزيا – أن الثروات الضخمة لا تؤدى عنها الضرائب وغض الطرف على الخلط بين الملكية الخاصة وممتلكات الدولة بالنسبة للقائمين على الأمور وأصحاب النفوذ أو المحتلين للمواقع البارزة. وهذا في وقت يعد فيه الدخل الفردي للمواطن بالمغرب أدنى دخل في المغرب العربي، كما أن أكثر من أربعة ملايين من المغاربة يعيشون في فقر مدقع وأكثر من 50٪ من سكان البلاد يعيشون فقر نسبي دائم ومستديم، ولا يتوفر كل واحد من ثلاثة سكان نشيطين على العمل بالمغرب.

وتزيد الصورة قتامة إذا علمنا أن التغطية الصحية منعدمة وأن سكان البادية متروكون لحالهم ولمصيرهم من جراء الضعف المخزي في التزويد بالماء الشروب والكهرباء والمرافق الصحية والطرق وهذا يجعل كل الميادين ذات أولوية بالمغرب حاليا اعتبار للتأخر المتراكم على امتداد عقود خلت وظفت بالأساس في تخريب البلاد عوض إرساء دعائم التنمية.

هذه هي التربة التي نشأ فيها التطرف بالمغرب، وكانت تربة ملائمة بامتياز، واستكملت الشروط بتهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتمادها منطق الانتقام والعقاب كرد فعل على أحداث 11 شتنبر 2001.

فمن المؤكد أن التيار الحركي ذي مرجعية إسلامية بالمغرب يرتكز بشكل خاص على الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقا لتصور محدد لهذين المبدأين الأساسيين، واعتبارا للهوة بين العقيدة الرسمية للدولة من جهة وبين جملة من الممارسات المجتمعية المخالفة للشرع

الإسلامي نصا وروحا والتي تشكل – في رأي البعض – استفزازا يوميا للعديد من المسلمين الملتزمين بتعاليم الشرع.

وإذا كانت الصرامة الأمنية مطلوبة في إطار التلاؤم مع مقتضيات القانون والمكتسبات الحقوقية إلا أن المقاربة الأمنية لا يمكنها أن تكون كافية بأي وجه من الوجوه، لأن هناك كذلك الأمن الاجتماعي والأمن الثقافي والأمن الاقتصادي، وكلها تعبيرات عن الأمن الحقيقي الرامي لانقاد المغاربة من الفقر وذل البطالة، وهذا علاوة على الأمن الأخلاقي والأمن السياسي والمؤسساتي، ولعلها من أهم الجوانب الأمنية اعتبارا لحساسيتها ويعتبر البعض أنه لامناص من إعادة النظر في المقتضيات الدستورية بشكل يكفل عقلنة الاختصاصات مسؤوليات الأجهزة ويضمن توازنا أكبر بين السلط الدستورية ويقوي الطابع البرلماني للنظام ويجعل الحكومة مسؤولة فعليا عن تدبير وتسيير الشأن العام، وذلك لتدعيم مختلف جوانب الأمن المذكورة سالفا.

ومهما يكن من أمر، قد يكون للتصرف الإرهابي منطلقات عديدة ومتعددة، منها السياسية والدينية والإيديولوجية والظرفية، إلا أن له تداعيات اقتصادية سواء من حيث التمويل أو استهداف بنيات تحتية، علاوة على أن التصرف الإرهابي له كلفة اقتصادية ومالية وكذلك نفسية وهذا ما أدى إلى بروز ما يدعى الآن باقتصاد الإرهاب، وهو علم في طور التكوين يسعى بالأساس الآن إلى رصد قنوات تمويل الأعمال الإرهابية وتبعاتها المالية وقد شكلت أحداث 11شتنبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية مرحلة كشفت بجلاء عن حجم المخاطر المهددة للسلم والأمن العالميين. فبمجرد ذيوع خبر الأحداث بدأت تلوح في الأفق بوادر الركود الاقتصادي، ولم ينتظر الكونغرس الأمريكي ليرخص بنفقات مستعجلة ومن ضمنها الرفع من الميزانية العسكرية والأمنية لتحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي من خلال خلق فرص الشغل والرفع من حجم الصفقات العمومية من أجل تعويض تراجع الاستثمارات الخاصة.

وفي نفس الاتجاه، كان البعد الاقتصادي حاضرا بالنسبة لأحداث 16 مايو 2003 بالدار البيضاء وللمخططات الإرهابية التي كان مقررا تنفيذها في مدن مغربية أخرى، علاوة على أن هجمات الدار البيضاء تستجمع مختلف المقومات الاقتصادية للعمل الإرهابي، بدءا من طرق التمويل ومرورا باختيار الأهداف كلفت مدبريها ما يتراوح بين 500 و700 ألف درهم " 50و70 ألف دولار" علما أن منفذي العمليات ينحدرون من أوساط فقيرة ويمارسون أنشطة هامشية، الشيء الذي يدعو أكثر من تساؤل حول قنوات التمويل التي كانت وراءها.

وفي هذا الاتجاه صادق البرلمان على قانون محاربة الإرهاب، وتضمن مقتضيات وأحكام ذات علاقة بتمويل الإرهاب، وذلك لقطع الطريق أمام التنظيمات الإرهابية للإستفاذة من التسهيلات التي

توفرها المعاملات المالية والبنكية. كما ألزم هذا القانون الأبناك بالتصريح بالأموال المشتبه في ارتباطها بالإرهاب.

وهكذا يبدو البعد الاقتصادي لهجمات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء سواء اعتبارا لما هو مرتبط بالعمليات نفسها أو بانعكاساتها أو بمجال التصدي إليها.

السيرة الذاتية للكاتب إدريس ولد القابلة

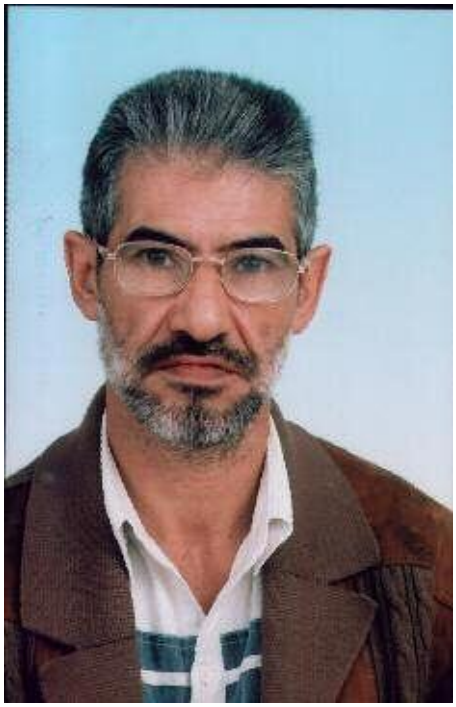

- كاتب و صحفي مغربي
- خريج المدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط (شعبة الاقتصاد و المالية)
- مجاز في الاقتصاد
- دبلوم الدراسات الجامعية العامة في الفلسفة و علم الاجتماع و علم النفس
- مكلف بمهمة بمركز حقوق الناس
- مدافع حقوقي نشط
- باحث في مجال السياسة و التنمية المحلية و البيئة و حقوق الإنسان

البريد الإلكتروني:
okdriss2000@yahoo.fr